ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

فلننجُ سويًا
نحو نهج شامل لتحقيق
العدالة المناخية

وحدة تحليل السياسات العامة
إعداد: محمد عبد الهادي
تحرير: أحمد صلاح

يناير ٢٠٢٢

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص تنفيذي	**3**
مقدمة	**4**
1- العدالة المناخية	**5**
○ تطور الاهتمام بالتغيرات المناخية	**5**
○ مداخل تحقيق العدالة المناخية	**6**
○ آلية مقايضة الديون لمواجهة التداعيات المناخية	**8**
2- ماذا قدمت قمة جلاسكو؟	**9**
○ أجندة قمة جلاسكو	**9**
○ مخرجات قمة جلاسكو للمناخ وعلاقتها باتفاق باريس	**11**
○ إخفاقات قمة جلاسكو	**12**
3- COP-27 مصر وفرص تحقيق العدالة المناخية	**13**
○ تمثيل الدول الإفريقية	**14**
○ مقايضة الديون كوسيلة لتحقيق العدالة	**15**
○ سد النهضة يفاقم من أزمة الخلل في الأمن المائي	**15**
التوصيات	**17**

ملخص تنفيذي

تصاعد الاهتمام العالمي بقضية التغيرات المناخية، بعد عقد قمة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ جلاسكو Cop-26 خلال شهر نوفمبر الماضي، والتي حظيت بتغطية إعلامية قوية، في محاولة لتحفيز الدول المتقدمة على تبني سياسات ناجعة من أجل الانخراط في إجراءات من شأنها التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية التي لحقت بدول العالم على إثر سياسات التنمية غير محسوبة والعواقب.

وفي إطار استعداد مصر لاستضافة قمة المناخ القادمة في شرم الشيخ Cop-27، تحاول هذه الورقة التعرض لقضية العدالة المناخية، وما إذا كانت العدالة المناخية حقيقة يمكن الوصول إليها وتطبيقها، أم أنها وهم تبحث عنه الدول النامية المتضررة من التغيرات المناخية الناتجة عن الأنشطة الصناعية للدول الكبرى.

كما تتطرق الورقة إلى قمة جلاسكو Cop-26، والمحاور الرئيسية التي دارت في نطاقها النقاشات التي وقعت خلال فترة انعقاد القمة، وأهم مخرجاتها الرئيسية، بالإضافة إلى الإخفاقات التي لحقت بها، والتي ساهمت في تعزيز الانقسام بين الدول بشأن الاستجابة الفعالة لمواجهة التغيرات المناخية.

وتحاول الورقة البحثية، التركيز على النقاط الرئيسية في ملف التغير المناخي، وكيفية تقديم المشكلات في قمة شرم الشيخ، والحلول المناسبة لها، بما يمثل رؤية إفريقية موحدة لهذا الملف، في ظل تحمل افريقيا الكثير من أعباء تداعيات تغير المناخ، وتتم مساواتها مع القوى الدولية في هذه الأعباء، وتظهر إحدى هذه التحديات بشكل واضح في أن مدينة الإسكندرية ضمن المدن المهددة بالغرق بسبب التغير المناخي.

تقدم هذه الورقة عددًا من المقترحات التي يمكن للدولة المصرية أن تركز عليها خلال استضافتها للقمة، سواء ما يتعلق بتمثيل الدول الإفريقية، ومحاولة تقديم آلية واضحة لمسألة التمويل التي ما تزال تشكل تحديًا أمام دول العالم، بالإضافة إلى قضية الأمن المائي في الدول الإفريقية وأزمة سد النهضة وتعثر المفاوضات مع إثيوبيا في ظل تغيرات مناخية تهدد الأمن المائي للدول الإفريقية.

مقدمة

خلال عام 2021، عاشت دول العالم بشكل حقيقي تبعات التغير المناخي بشكل فعلي، بداية من العواصف الشديدة والارتفاع القياسي لدرجات الحرارة، وحرائق الغابات، وصولًا إلى موجات الجفاف، بما يجعل التغير المناخي وتداعياته السلبية القاسية حقيقة وليس مجرد توقعات، أومخاوف، وهو ما كانت قمة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ جلاسكو Cop-26، تبحث سبل التصدي له ومواجهته.

ولكن الواقع يكشف عن أكثر الدول تأثرًا بالتغير المناخي، هي الأقل إنتاجًا لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والأقل تسببًا في أزمة الاحترار العالمي، كما أن هذه الدول لا تملك الموارد المالية لمواجهة تداعيات التغير المناخي السلبية، بينما تواصل الدول الكبرى أنشطتها الصناعية التي ينتج عنها زيادة الانبعاثات الحرارية، دون أن تلتزم بالتوصيات التي يمكن من خلالها الحد من التغيير المناخي، كما أنها لا تقدم الدعم المالي لمواجهة الآثار السلبية لهذا التغير على الدول النامية.

ويكشف هذا الواقع عن غياب العدالة المناخية، حيث أن هناك دول مستفيدة اقتصاديًا من الأنشطة الصناعية، بينما تتحمل دول أخرى تبعات الانبعاثات الحرارية دون أن يكون لديها عائد اقتصادي من الأنشطة الصناعية، ورغم الجهود الدولية للوصول لمقاربة لتحقيق العدالة المناخية فإن هذا الأمر لم يتحقق حتى الآن، وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة تنتج أكثر من ربع الغازات المسببة للاحتباس الحراري منذ منتصف القرن الثامن عشر، بينما نسبة إنتاج القارة الإفريقية من هذه الغازات لا يتجاوز 3%.

وفي الوقت الذي يتطلع فيه العالم للوصول إلى اتفاق يلزم الجميع بتبني سياسات من شأنها تعزيز عمليات التكيف مع التغيرات المناخية وما يصاحبها من تداعيات تؤثر بشكل قوي على حياة الإنسان وعلى خططه في التنيمة في مختلف أبعادها، تكشف تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع معهد ستوكهولم للبيئة عن وجود خطط من شأنها زيادة إنتاج الوقود الأحفوري بحوالي 190% وذلك حتى عام 2040، في خطوة لا تتوافق مع الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات من أجل الحفاظ على درجة الحرارة عند حد 1.5 درجة مئوية، ومن المنتظر وفقاً لهذه التقرير أن تصل الانبعاثات إلى ذروتها في عام 2025.

فضلاً عما سبق، كشف تقرير الأمم المتحدة المعني بمراجعة الخطط الوطنية المتعلقة بخفض الانبعاثات أن الالتزامات الخاصة بالصين والبرازيل والهند ما تزال دون المستوى المطلوب، كذلك الأمر في كلا من روسيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي واستراليا، في ظل توقعات لاستمرار إنتاج الفحم في الصين واستراليا وماليوينا وألمانيا التي

بدأت تطور خطط من أجل استخراج الفحم من أجل عمليات التصدير، وبالتالي فوفقاً لواقع سياسات الدول المتقدمة يمكن أن ترتفع درجات الحرارة إلى حد 2.7 درجة مئوية في نهاية القرن الحالي، وهو ما يجعل العدالة المناخية في درجة الوهم، ولم تصل إلى درجة الحلم حتى الآن.

ويزيد من تفاقم الأمر غياب رؤساء الدول المتقدمة والتي تساهم بنسب كبيرة في إحداث التغيرات المناخية، حيث لم يحضر الرئيس الصيني شي جين بيج، وكذلك الرئيس الروسي بوتين، ولا الرئيس البرازيلي جاير بولسنارو لقمة جلاسكو للمناخ، في خطوة تظهر إلى حد كبير غياب الأمر المتعلق بعدالة توزيع المتطلبات الواجب القيام بها من قبل الدول، وأن تكون هذه المتطلبات متناسبة مع قدرات كل دولة، ومدى إسهامها في التغيرات المناخية وما يتبعها من تداعيات.

وتتكشف صورة غياب العدالة المناخية، في أنه ليس ثمة أي من الدول الإفريقية المساهمة في عملية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون سوى جنوب إفريقيا، وأنها ليس من المساهمين الرئيسين في هذا الصدد، وأنه ليس ثمة أي من الدول في منطقة الشرق الأوسط أوالدول العربية، في الوقت الذي تتحمل فيه هذه الدول في ظل أوضاعها وإمكانياتها الاقتصادية نفقات وأعباء التكيف مع التغيرات المناخية التي لحقت بالعالم على إثر السياسات التي تقوم بها الدول الكبرى من أجل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية فيها، وهو الأمر الذي يمثل في جوهره أزمة العدالة المناخية التي تحاول الورقة البحثية التعرض لها.

أولا: العدالة المناخية

1- تطور الاهتمام بالتغيرات المناخية

تزامن بروز مصطلح العدالة المناخية مع تزايد الاهتمام العالمي بقضية التغيرات المناخية والآثار التي أحدثتها هذه التغيرات، والذي بدء مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، والذي تجلى بوضوح في "مؤتمر ريو" أو ما يُعرف بقمة الأرض في عام 1992 كمحاولة أولى على الصعيد العالمي من أجل بحث التغيرات والتحديات البيئية التي تواجه كافة دول العالم.

ونتج عن هذه القمة توقيع عدد من الاتفاقيات على المستوى العالمي ومنها اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية.

ووضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية مبدأ المسؤولية المشتركة بين تلك الدول الصناعية المتقدمة، وبين الدول التي ما تزال في مراحل النمو الأولى، بما يعزز من العمل المشترك، لكن الدول الأطراف في الاتفاقية، وبعد عام واحد فقط من دخولها حيز النفاذ عام 1994، أدركت أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بشروط تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتأكيد التزامات كافة الأطراف في هذا السياق، ليتم التوقيع على بروتوكول كيتو في 1997 والذي يلزم الدول المتقدمة بأهداف محددة تتعلق بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.[1]

وفي اتفاق باريس للمناخ، الذي تم توقيعه في 2015، ودخل حيز النفاذ في نوفمبر 2016، بعدما صدقت عليه 55 دولة، ويقوم على ثلاث ركائز رئيسية تتمثل في ما يلي:

1- الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية.
2- قيام الدول بعرض التزاماتها بشان خفض الانبعاثات كل خمس سنوات.
3- توفير التمويل المتعلق بالتكيف مع التغيرات المتاخية للدول النامية.[2]

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن الاتفاق لم يلزم أي دولة بكمية معينة من الانبعاثات، وإنما ترك الأمر إلى إمكانيات كل دولة وقدراتها بشكل طوعي، في ظل استمرار الدول الصناعية الكبرى في المضي قدماً في عمليات التصنيع وما يترتب عليها من انبعاثات، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الامريكية، والتي انسحبت من اتفاق المناخ حيث اعتبره الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب سببًا في خسائر اقتصادية لبلاده، وهو الأمر الذي يعكس إلى حد كبير غياب النظر العادلة حول عمليات الاستجابة للتغيرات المناخية من الدول الكبرى.

2- مداخل تحقيق العدالة المناخية

في هذا الإطار يبرز مداخلين من أجل تحقيق العدالة المناخية وهما على النحو التالي:

أ. رؤية الدول الصناعية المتقدمة

وفقاً لهذا المدخل فإن سعي الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تمثل الضرورة الأولى لها، وأن الاستجابة للتغيرات المناخية تعد مسؤولية مشتركة بين كافة الدول، دون النظر إلى السؤال المتعلق بالمسؤول التاريخي عن الاحتباس

[1] حنان كامل أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، اكتوبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/wCm8n
[2] الامم المتحدة، اتفاق باريس، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/CjFOw

الحراري وكافة التغيرات المناخية ذات الصلة، حيث أنه لابد من إعطاء اعتبار أكبر لكيفية مواجهة هذه التغيرات بغض النظر عمن يتحمل مسؤولية حدوثها.

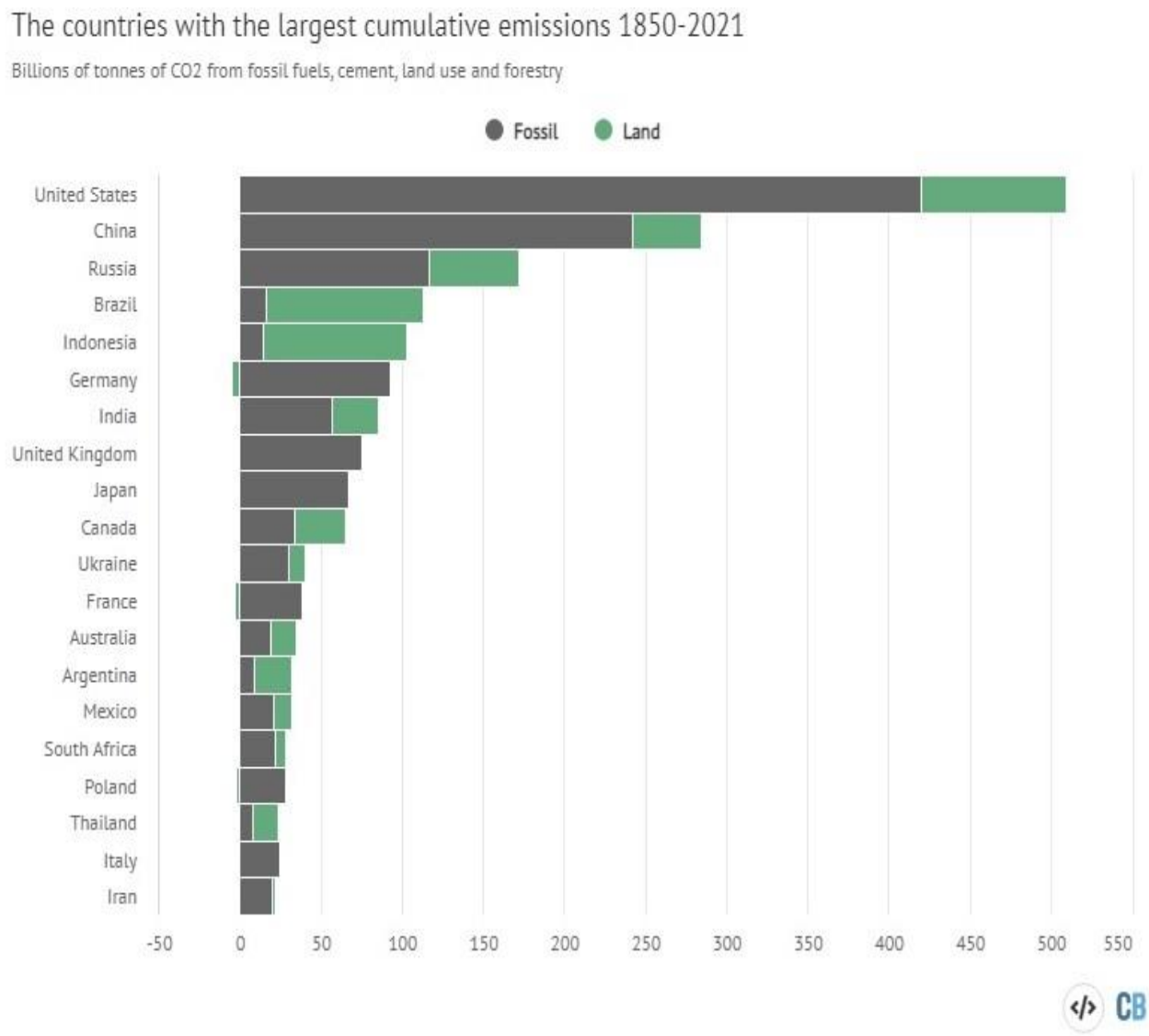

يبين الشكل البياني الدول الاكثر إسهاماً في الانبعاثات خلال الفترة من 1850 وحتى 2021[3]

ب. رؤية الدول النامية

يركز هذا المدخل على أن تحقيق العدالة المناخية يقوم بالأساس على النظر في الدول التي تتحمل المسؤولية التاريخية عن التغيرات المناخية، وأن إسراف الدول المتقدمة في التصنيع دون النظر إلى الآثار السلبية التي لحقت بالبيئة، تجعل من الدول المتقدمة مسؤولة عن تقديم مزيد من الدعم سواء مالي في صورة منح للدول النامية التي

[3] SIMON EVANS, Analysis: Which countries are historically responsible for climate change, 5 October 2021, Available at: https://cutt.us/7nwN2

تواجه هذا الخطر دون أن يكون لها أي إسهام في التغيرات المناخية التي وقعت في العالم، أوفي السياسات الفعلية من أجل تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة التي تزيد من الاحتباس الحراري.[4]

3- آلية مقايضة الديون لمواجهة التداعيات المناخية

وفي إطار مقاربات تحقيق العدالة المناخية لدول الشرق الأوسط تم طرح الآلية الخاصة بمقايضة الديون مقابل العمل المناخي، والتي تقوم على تحقيق مصالح الطرفين الدائن والمدين، ويستفيد طرفي هذه المقايضة وفقاً لحسابات الأكثر تأثيرًا في التغيرات المناخية، حيث أن الطرف المدين، والذي يكون في الغالب أحد دول الشرق الأوسط والتي يبقى تأثيرها محدوداً في التغيرات المناخية حيث يتم إعفائها من دفع الكثير من فوائد الديون الخارجية، بحيث تستفيد من هذه الأموال في الانخراط في استثمارات من أجل زيادة القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، الأمر الذي يسهم في الإسراع في تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ، في سياق محاولات تعزيز الاقتصاد الأخضر المستدام.

أما الطرف الدائن، وهم عادة الدول المتقدمة التي تسهم إلى حد كبير في إحداث الكثير من التغيرات المناخية على المستوى العالمي، فإنها يمكن أن تستفيد أيضًا من هذه العملية من خلال زيادة إسهامها في المساعدات التنموية الخاصة بالتكيف مع التغيرات المناخية، بالإضافة إلى تقليل الآثار المتوقعة والناجمة عن تخلف عدد من الدول المدينة لديونها، الأمر الذي يسهم بطبيعة الحال في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.[5]

---

[4] شكراني الحسين، نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 454، ديسمبر 2016، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/QvNtu

[5] الامم المتحدة، الاسكوا، أهداف التنمية المستدامة آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/3Cbs8

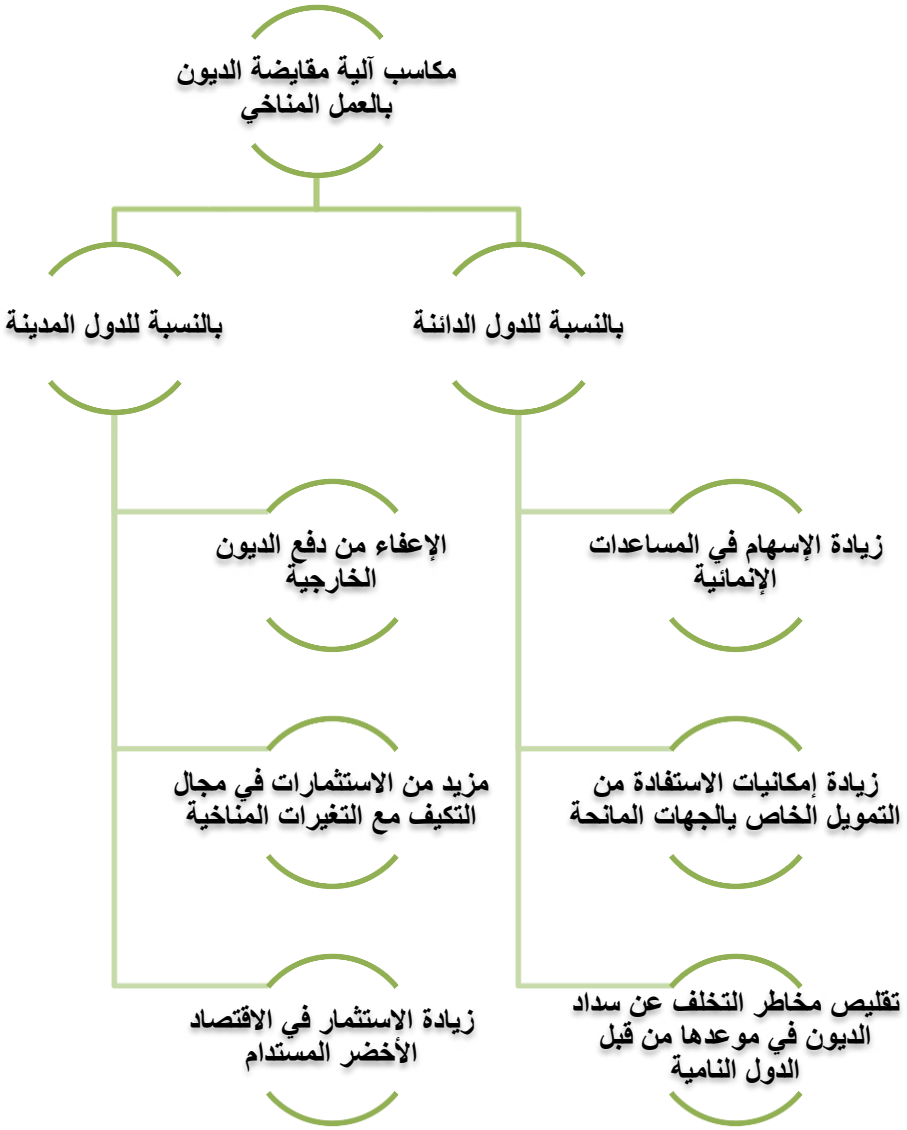

وإجمالاً، يمكن القول بأن العدالة المناخية تتصل بتوزيع الأدوار على مستوى دول العالم على تفاوت قدراتها ومستويات إسهامها في التغيرات التي تحدث في المناخ على مدى فترات زمنية محددة، والتي يترتب عليها بالتبعية تغيرات في مصائر الأفراد في مختلف دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والإثنية.

ثانيا: ماذا قدمت قمة جلاسكو؟

1- أجندة قمة جلاسكو

انعقدت القمة في مدينة جلاسكو البريطانية، في الفترة من 31 أكتوبر – 12 نوفمبر 2021، وتم تخصيص جزء من الوقت من أجل الانخراط في مفاوضات تمهيدية في سياق محاولة الاتفاق على الخطوات التنفيذية المطلوبة لتنفيذ

مخرجات قمة جلاسكو، وقدم رؤساء الدول والحكومات بيانات بشأن جهود بلادهم في الاستجابة لأزمة المناخ، وتم في هذه الأثناء مناقشة سبل الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، كذلك بحث ما يتعلق بالتمويل المطلوب من أجل التكيف مع هذه التحديات.

كما عرض القادة استجابة دولهم بشأن التعامل مع تغيرات المناخ وكيفية الحد من تداعياته السلبية، ومناقشة مساهمة الغابات والأرض في الوصول إلى الهدف المتعلق بـ 1.5 درجة مئوية، وكذلك البحث عن سبل مكافحة الاحتباس الحراري عن طريق ابتكار أنواع جديدة من الطاقة النظيفة.

وجرى نقاش حول التزامات الدول الكبرى التي تتحمل الجانب الأكبر والأهم في أزمة المناخ التي يعيشها العالم، تجاه الدول النامية، وسبل تحقيق تقدم فيما يتعلق بالأموال التي يتم تقديمها للدول النامية، في محاولة لتحقيق قدر من الاستدامة في هذه الأموال، مع التركيز على قضايا الطاقة والفحم، وخاصة في ظل محاولات البحث عن سبل التخلص التدريجي من الفحم والبحث عن مصادر طاقة نظيفة تكون بديلة له.

كما ركزت أعمال القمة على دور الشباب في مواجهة التغيرات المناخية، والمتطلبات الواجب توفرها من أجل دعم هذه الدور، ومناقشة نتائج قمة ميلان للشباب والتي تم عقدها في سبتمبر والتي تناولت حماية المحيطات، بالإضافة لمناقشة مشكلة إزالة الغابات، وحاول المسؤولين الحكوميين استكشاف السياسات الزراعية الواجب اتباعها خلال الفترة القادمة من أجل الوصول إلى تحقيق قدر من التوازن فيما يتعلق بالغذاء.[6]

وتم التركيز بشكل أكبر على الأزمات الناتجة عن ضعف التمويل المطلوب والواجب توفيره للدول النامية، كما تم استعراض الآثار السلبية التي تعرضت لها بعض المجتمعات نتيجة هذا التقاعس الدولي في ملف توفير الدعم المالي للدول النامية، وعملت القمة على التركيز على الدور النسائي في مكافحة التغير المناخي والآثار السلبية التي تتعرض لها وذلك في 9 نوفمبر، كما تم بحث سبل تعزيز المساواة بين الجنسين في العمل المتعلق بمواجهة التغيرات المناخية.

بالإضافة لبحث ما يتعلق بوسائل النقل ووسائل المواصلات خاصة عديمة الانبعاثات، وصعوبة إزالة الكربون من الشحن، وتعهدت الكثير من الدول بالالتزام ببيع السيارات خالية الانبعاثات بنسبة 100% في عام 2024، ومناقشة ما يتصل بالمدن ودورها في توليد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بنسبة 40% على المستوى العالمي، ومحاولة وضع برامج للتخطيط العمراني.

[6] بالتفاصيل.. أجندة قمة غلاسكو لمكافحة التغير المناخي، سكاي نيوز عربية، 31 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/9A8ml

2- مخرجات قمة جلاسكو للمناخ وعلاقتها باتفاق باريس

تخفيض الانبعاثات

تم الاتفاق على أن تجتمع الدول في العام القادم للتعهد بمزيد من التخفيضات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (2CO) أحد الغازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ، في محاولة للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية، وهو ما تقول البيانات إنه ضروري لمنع كارثة مناخية، هذه التعهدات الحالية إذا تم الوفاء بها ستحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى حوالي 2.4 درجة مئوية.

وقف إزالة الغابات

وافقت أكثر من 130 دولة تمتلك مجتمعة 90 % من غابات العالم، على وقف إزالة الغابات وانحلال التربة بحلول عام 2030.[7]

خفض انبعاثات غاز الميثان

تعهدت أكثر من مائة دولة بخفض 30 % من انبعاثاتها من غاز الميثان، وهو غاز دفيئ يتشتت بسرعة أكبر من الكربون ولكنه يولد ما يصل إلى ثمانين ضعف من التدفئة على مدى عشرين عامًا بحلول عام 2030.

الاتفاق الأمريكي الصيني

اتفقت الولايات المتحدة والصين، أكبر دولتين من حيث الانبعاثات، على العمل معًا بشأن المناخ، حيث أظهر البيان المشترك بين كلا من الصين والولايات المتحدة، الاعتراف بوجود فوارق بين الجهود القائمة من أجل التصدي للتغيرات المناخية وبين أهداف اتفاق باريس للمناخ، وأعلن الطرفان أنهم سيعلنان عن أهدافهم الخاصة بخفض الانبعاثات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري لعام 2035، وأن يكون ذلك قبلها بعشر سنوات.[8]

---

[7] مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ كوب 26 في جلاسكو، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/nUAKr

[8] COP26: What was agreed at the Glasgow climate conference? BBC, 15 November 2021, Available at: https://cutt.us/tZBYy

3- إخفاقات قمة جلاسكو للمناخ

على الرغم من التقدم الذي أحرزته المفاوضات التي تمت في إطار قمة جلاسكو، إلا أن هناك عدد من الأبعاد يتبين من خلالهما حجم الإخفاقات التي لحقت بالمؤتمر، وهي على النحو التالي:

البعد الأول: عدم الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن التخلص من الفحم

حيث أنه على الرغم من حث رئيس 26COP ألوك شارما، المفاوضين على اعتبار طاقة الفحم جزء من الماضي، لكن هذا لم يحدث في ميثاق جلاسكو للمناخ حيث تم الاتفاق على خفض تدريجي في طاقة الفحم، كما أشارت بعض البلدان المعتمدة على الفحم إلى أنها لن تتوقف بشكل كامل عن استخدام الفحم حتى عام 2040 .

البعد الثاني: أزمة التمويل وتعهدات الدول الكبرى تجاه الدول النامية

حيث فشلت البلدان في إحراز تقدم في تمويل المناخ ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن البلدان النامية تحتاج إلى 70 مليار دولار سنوياً للتكيف، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2030، وبالنظر إلى 26COP، جددت الدول النامية دعواتها للحصول على مساعدة مالية من الدول الغنية للتكيف مع آثار تغير المناخ، كما سعوا إلى

إنشاء صندوق الخسائر والأضرار للبلدان المتقدمة لتعويض البلدان النامية عن المناطق التي تضررت بشكل لا يمكن إصلاحه من تأثيرات المناخ، لكن ميثاق جلاسكو للمناخ لم يحل مشكلة التمويل.[9]

على الرغم من أن صندوق التكيف، الذي أنشئ في عام 2001 لتمويل جهود التكيف في البلدان النامية، تلقى 356 مليون دولار في شكل دعم جديد في COP 26، لا تزال مستويات التمويل غير كافية على الرغم من أن الاتفاقية تضغط على الدول الغنية لمضاعفة التمويل على الأقل للتكيف بحلول عام 2025، إلا أن هذا يظل أقل من التكاليف المتوقعة، إلا أنها اكتفت بتقديم وعود بالحوار المستقبلي حول زيادة الدعم المالي والمساعدة الفنية للتخفيف من الأضرار المرتبطة بالمناخ.[10]

ثالثا: COP-27 مصر وفرص تحقيق العدالة المناخية

وقع الاختيار على مصر كممثل للقارة الأفريقية، من أجل استضافة قمة المناخ القادمة Cop 27، وذلك خلال الفترة 7 -18 نوفمبر من العام 2022، وبذلك تكون مصر ثاني الدول الإفريقية التي تتمكن من استضافة القمة، حيث قامت المغرب باستضافتها مرتين الأولى في القمة السابعة عام 2001، والثانية في القمة الثانية والعشرين عام 2016.

إلا أن ما يميز استضافة مصر لقمة المناخ القادمة، أنها تأتي في سياقين مختلفين عن استضافة المغرب للقمة فيما سبق، الأول يتعلق بتزايد الخطر الناتج عن التغيرات المناخية الأمر الذي ظهر بوضوح في الظواهر المناخية غير المتوقعة، والتي بدأت تأخذ منحى تصاعدي في مناطق مختلفة من العالم، والثاني يتصل بوجود حالة من التضامن العالمي على نحو أكثر مما سبق، وإن كانت من تزال في طور التضامن الشكلي من أجل الاتفاق على حلول عملية من أجل التصدي للظاهرة التي تنعكس آثارها على البشرية بأسرها.[11]

<u>إنجازات مصر في مواجهة التغيرات المناخية</u>

ترجع الأسباب التي أدت إلى اختيار مصر من أجل استضافة القمة كممثلة للقارة الإفريقية في كونها وفقاً لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد التزمت بتخفيض انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% بحلول عام 2030، الأمر الذي يجعلها على رأس الدول الإفريقية التي قطعت شوطاً إيجابياً في التصدي للتغيرات المناخية منذ تصديقها على اتفاق باريس للمناخ 2015.

---

[9] What COP26 Did and Didn't Accomplish, Council on Foreign Relation, 15 November 2021, Available at: https://cutt.us/f4OUs

[10] Idem.

[11] هشام بومجوط، مصر مرشحة لاستضافة قمة المناخ 2022.. فما مؤهلاتها؟، الجزيرة، 31 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Q125r

بالإضافة إلى التخطيط في مجال إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة، حيث ترفع مصر إسهاماتها من الطاقة المتجددة في الكهرباء بنسبة 42% خلال عام 2035، كذلك فإنه منذ عام 2025 من المنتظر أن تستفيد مصر من الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء، بنسبة تصل إلى 4%، كما يجب الإشارة إلى محطات الطاقة الشمسية التي تعمل مصر على تصميمها، وعلى رأسها محطة بنبان للطاقة الشمسية التي تضم 32 محطة فرعية، بقدرة على إنتاج 1465 ميجاوات.

كذلك فإن الاستراتيجية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، لإدارة المياه خلال الدورة الرابعة لأسبوع القاهرة للمياه، بتكلفة تصل إلى 50 مليار دولار، حتى عام 2037، كما تعمل الدول المصرية خلال الفترة الأخيرة على تنفيذ برامج من أجل تحويل السيارات من البنزين إلى الغاز الطبيعي المسال، في سياق المحاولات من أجل الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى مشروع السيارات الكهربائية، ومحاولات الدولة المصرية البحث عن شريك بعد خروج الشركة الصينية.

وفيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي، فإن الدولة المصرية تمكنت بفضل جهودها في مجال حماية محميتها الطبيعية البرية أوالبحرية، من استضافة المؤتمر الدولي الرابع عشر للتنوع البيولوجي عام 2018، حيث وصلت عدد المحميات الطبيعية التي حافظت مصر عليها حوالي 50 محمية سواء برية أوبحرية، وهي تغطي قرابة 15% من مساحة مصر، وفي 2018 قام الاتحاد الدولي لصون الطبيعية بإدراج اثنين من المواقع المصرية ضمن القائمة الخضراء لأفضل المحميات في العالم.

1. **<u>تمثيل الدول الإفريقية</u>**

تستضيف الدولة المصرية القمة 27 للمناخ نيابة عن الدول الإفريقية، الأمر الذي يضع على الدولة المصرية البحث في المطالب التي يمكن أن تقدمها خلال القمة باسم دول القارة، في ضوء التحديات والصعوبات التي تواجهها هذه الدول، رغم محدودية تأثيرها في أزمة المناخ على المستوى العالمي، وهو ما يمثل خللًا كبيرًا في العدالة المناخية، وتحمل إفريقيا أعباء ليست هي المسؤولة عنها.

وعلى مدار العامين الماضيين حضر رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي اجتماعات لجنة القادة والرؤساء الأفارقة المسؤولين عن التغيرات المناخية، كما مثلت مصر القارة في صندوق المناخ الأخضر مع كل من تنزانيا وجنوب إفريقيا والجابون والسودان، ويعد الصندوق واحداً من الأدوات التي تعتمد عليه دول القارة من أجل تمويل المشروعات

الخاصة بالتكيف مع الانبعاثات داخل القارة، وتصل حجم التمويلات المطلوبة لتنفيذ مشروعات مواجهة التغير المناخي في إفريقيا إلى 100 مليار دولار[12].

كما أن مصر تواجدت في الفترة الماضية في عدد من الفاعليات المعنية بمواجهة التغيرات المناخية ممثلة للدول الإفريقية الأمر الذي يعطيها قدر من الفهم لمطالب الدول الإفريقية سواء على مستوى التمويل وتوفير الدعم المطلوب بشكل حقيقي وجاد، أوعلى النقاش والتفاهم مع الدول الإفريقية ذاتها من أجل الوصول إلى رؤية واقعية من أجل طرحها في القمة القادمة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تستفيد الدولة المصرية إلى حد كبير من رئاستها للكوميسا خلال هذا العام، الأمر الذي يمكنها من استغلال التفاعلات التي تحدث داخل هذه التكتل الأهم في القارة الإفريقية من أجل عرض رؤيتها الممثلة للدول الإفريقية خلال قمة المناخ القادمة، كذلك فإن الوفرة العددية للدول الإفريقية المنطوية تحت هذه التكتل تمكن الدولة المصرية من الحصول على رؤية تعبر إلى حد كبير عن المطالب والتطلعات الإفريقية من أجل طرحها في القمة القادمة في شرم الشيخ.

2. مقايضة الديون كوسيلة لتحقيق العدالة

في ظل غياب رؤية موحدة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول آلية واضحة لآليات تمويل الاستجابة والتكيف مع التغيرات المناخية، تأتي فكرة مقايضة الديون المستحقة على الدول الإفريقية للدول الكبرى، كوسيلة لدعم الدول الإفريقية في التصدي للتغيرات المناخية التي تسببت فيها الدول الكبرى، ويمكن أن تكون هذه الآلية مفيدة إلى حد كبير الدول سواء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أودول إفريقيا جنوب الصحراء.

وسبقت الإشارة إلى عدد من المكاسب التي يمكن أن تعود على الدول النامية والتي عادة ما تكون مدينة للدول المتقدمة، وتتكبد ميزانيتها كل عام مبالغ مالية ضخمة من أجل سداد الديون، وبالتالي فإن الاستفادة من هذه الأموال من أجل تعزيز عمليات التكيف مع التغيرات المناخية يمكن أن يفيد الدول النامية إلى حد كبير.

إلا أنه يجب النظر في عدد من التحديات التي تواجه هذه الآلية، والتي منها أن تقدم الدول النامية ما يكفي من الضمانات اللازمة من أجل التأكد من استخدام الأموال الخاصة بالمقايضة في عمليات التكيف مع التغيرات المناخية، ويكون لعملية المقايضة شروطاً من قبل الدول الدائنة يمكن أن تنال من استقلالية القرار في الدول النامية المدينة.

[12] إفريقيا أول ضحايا تغير المناخ.. هل ستنقذها قمة "كوب 26"؟، سكاي نيوز، نوفمبر 2021، https://2u.pw/N0CEl

3. سد النهضة يفاقم من أزمة الخلل في الأمن المائي

تشير تقارير دولية إلى وجود عدد من المؤشرات التي تبين الخلل في الأمن المائي في الدول الإفريقية بشكل عام، فيبين تقرير الأمم المتحدة حول تنمية المياه في العالم إلى أن ما يقارب من 340 مليون مواطن في إفريقيا يفتقرون إلى مياة الشرب النظيفة، وأن 4% فقط من التدفقات الخاصة بمياه الأمطار هي ما يتم تخزينها، بالمقارنة بنسبة تتراوح بين 70-90 % في الدول المتقدمة، وأن 5% من المساحات المزروعة في إفريقيا فقط جاهزة من أجل الري المستدام.[13]

وتلعب التغيرات المناخية دوراً هاماً في تعزيز الخلل فيما يتعلق بالأمن المائي للدول الإفريقية، وهو الأمر الذي ظهر في أزمة سد النهضة، بين كلا من مصر والسودان وإثيوبيا، وتعثر عملية المفاوضات من أجل الوصول إلى تفاهمات مشتركة بين الأطراف الثلاثة، ومن ثم يمكن للدول المصرية أن تعمل خلال القمة القادمة للمناخ على عرض أزمة سد النهضة.

وتبين المنطلقات القانونية التي يستند عليه الموقف في عملية التفاوض، مدى وجود ضرورة من أجل استقرار منطقتي القرن الإفريقي والملاحة في البحر الأحمر، ومنطقة الشرق الأوسط في ظل استمرار التعثر في الوصول إلى اتفاق ملزم حول عملية التخزين والتشغيل لسد النهضة، في ظل ما تعانيه مصر من فقر مائي، بسبب ثابت حصة مصر من الموارد المائية على مدار أكثر من نصف قرن، رغم تضاعف النمو السكاني[14].

ومع ثبات حصة مصر من الموارد المائية، أصبح نصيب المواطن من المياه في حدود 600 متر مكعب سنويًا، في حين أن حد الفقر المائي يبلغ 1000 متر مكعب في السنة، بما يعكس دخول مصر في مرحلة الفقر الحاد في الموارد المائية، بما يدفع الدولة لإعادة استخدام المياه لعدة مرات بعد معالجتها بموارد مالية بالمليارات.

وفي ظل التحدي المائي الكبير، لمصر في الوقت الحالي، بسبب عدم كفاية حصة مياه النيل، يظهر سد النهضة كتحدي قوي أمام الدولة المصرية، بسبب أنه وفق الرؤية الإثيوبية سيؤثر بشكل حاد على حصة مصر من مياه النيل، بما يجعل مصر في مواجهة أزمة مائية، تمثل كارثة على الدولة على كافة الأصعدة، وتهدد هذه الأزمة بنزوح السكان، وتصحر الأراضي الزراعية، وهو ما يفاقم من أزمات التغير المناخي التي أصبحت تهدد الزراعة والمياه بشكل عام، وينعكس ليس على مصر والسودان فقط، بل وتمتد التأثيرات السلبية لتهدد استقرار إفريقيا بالكامل.

---

[13] محمود غريب، أجراس الخطر، حقائق وتوصيات قبل قمة شرم الشيخ للمناخ Cop-27، مركز التنمية والدعم والإعلام، ملف خاص، ديسمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/lUqZp

[14] رئيس وزراء مصر: دخلنا مرحلة الفقر المائي الحاد، سبوتنيك، إبريل 2021، https://2u.pw/968pc

ووفق رؤية تضمن تحقيق العدالة للجميع، تتحرك الدولة المصرية مع السودان بهدف الوصول لاتفاق مع إثيوبيا يضمن عدم الإضرار بأي طرف، وضمان تحقيق إثيوبيا لمخطط التنمية التي تريدها دون الإضرار بمصر، ولكن تفشل كل هذه الجهود على مدار أكثر من 10 سنوات، بسبب إصرار إثيوبيا على تحقيق مصالحها بما يضر بمصر والسودان.

وتتطلع مصر للوصول لاتفاق قانوني ملزم بشأن أزمة سد النهضة، يضم عدم الإضرار بأي طرف، ولا تضع مصر شروطًا مسبقة لاستئناف المفاوضات مع إثيوبيا حول سد النهضة، لكن المفاوضات يجب ألا تكون بلا نهاية[15]، ويجب أن يكون هناك تدخل فاعل من المجتمع الدولي لضمان وصول الدول الثلاثة لاتفاق عادل، للحفاظ على الاستقرار في إفريقيا، ومنع عامل يزيد من مخاطر التغيرات المناخية.

التوصيات

1. على الحكومة المصرية استغلال استضافتها لقمة المناخ في تبني خطاب قوي يعبر عن الدول الافريقية وتطلعاتها في مواجهة التغير المناخي من خلال الدعوة لتحقيق العدالة المناخية وتحمل الأعباء على قدر التسبب في الخلل البيئي.
2. إنشاء قاعدة بيانات تحت مسمى "بنك معلومات المناخ" تكون مهمته دراسة المتغيرات المناخية التي يمكن على أساسها قياس الظلم واللا عدالة المناخية التي تقع على الدول.
3. من المهم أن تقدم الدولة المصرية مقترحات تفعيل آلية مقايضة الديون بالعمل المناخي، في محاولة لتحقيق العدالة، والبحث عن حلول للتحديات التي يمكن أن تواجه التفعيل لهذه الآلية كواحدة من أهم المقترحات التي تم تقديمها ويمكن أن تشكل أداة لتعاون حقيقي بين كافة الدول.
4. ضرورة تبني جميع الدول سياسات واضحة فيما يتعلق بجهود تخفيض الانبعاثات وإزالة الغابات من أجل الوصول إلى درجات الحرارة المطلوبة في النطاق المخطط لها، والتي تتعلق بـ 1.5 درجة مئوية.
5. أهمية استفادة الدول النامية من التكنولوجيا النظيفة التي يمتلكها الغرب الصناعي لمواجهة أعباء التغير المناخي بناء على دعم من الدول الصناعية الكبرى.
6. مراعاة حقوق الإنسان في سبيل تحقيق العدالة المناخية، وحماية وتعويض أولئك الذين شُردوا بسبب آثار التغير المناخي.

[15] سد النهضة: مصر لا تضع "شروطا مسبقة" لاستئناف المفاوضات مع إثيوبيا ولن تستمر في التفاوض "بلا نهاية"، بي بي سي، أكتوبر 2021، https://2u.pw/zsmRB

7. تعزيز وبناء مبادرات الشراكة بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني بهدف وضع أفضل السياسات الرامية إلى نشر ثقافة مواجهة التغير المناخي ونشر أهمية العدالة المناخية.

المصادر

1- حنان كامل أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، اكتوبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/wCm8n

2- الامم المتحدة، اتفاق باريس، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/CjFOw

3- شكراني الحسين، نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 454، ديسمبر 2016، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/QvNtu

4- الامم المتحدة، الاسكوا، أهداف التنمية المستدامة آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/3Cbs8

5- بالتفاصيل.. أجندة قمة غلاسكو لمكافحة التغير المناخي، سكاي نيوز عربية، 31 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/9A8ml

6- مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ كوب 26 في جلاسكو، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/nUAKr

7- هشام بومجوط، مصر مرشحة لاستضافة قمة المناخ 2022.. فما مؤهلاتها؟، الجزيرة، 31 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Q125r

8- رحمة حسن، الأجندة الأفريقية لمواجهة التغير المناخي.. أولوية الرئيس السيسي في قمة المناخ (Cop26)، المرصد المصري، 1 نوفمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/VWJXW

9- محمود غريب، أجراس الخطر، حقائق وتوصيات قبل قمة شرم الشيخ للمناخ Cop-27 ، مركز التنمية والدعم والإعلام، ملف خاص، ديسمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/lUqZp

10- COP26: What was agreed at the Glasgow climate conference? BBC, 15 November 2021, Available at: https://cutt.us/tZBYy

11- What COP26 Did and Didn't Accomplish, Council on Foreign Relation, 15 November 2021, Available at: https://cutt.us/f4OUs

12- SIMON EVANS, Analysis: Which countries are historically responsible for climate change, 5 October 2021, Available at: https://cutt.us/7nwN2